استراتجية الجزائر لادارة ازمة المهاجرين غير الشرعيين الافارقة : ما بين اشكالية السيادة الوطنية والمسائل الانسانية (الامن الانساني)

اعداد الطالب : حسان أولادضياف
كلية االحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص :علاقات دولية وتعاون

التقديم :

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة موجة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الافارقة الذين عبروا الحدود الوطنية من دون رخص ولا وثائق هوية

ان طريقة توجدهم وكيفية عبورهم طرحت العديد من التساؤلات حول مصير هؤلاء وكيفية التعامل معهم من طرف الحكومة الجزائرية خاصة وأن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات مختلفة كما أن وجودهم قد ينجر عنه مشاكل أخرى وهو ما وضع الدولة الجزائرية بين مطرقة السيادة الوطنية والمحافظة على الأمن القومي من جهة وبين سندان المسائل الانسانية المتعلقة بالمحافظة على الأمن الانساني لهؤلاء المهاجرين وهو ما يقودونا لطرح الاشكالية التالية :

إلى أي مدى استطاعت الدولة الجزائرية من ادارة أزمة المهاجرين غير الشرعيين الافارقة في ظل الثنائية القائمة على مسألتي السيادة الوطنية من ةجهة ومسألة أمن المهاجرين من جهة أخرى

أما الاسئلة الفرعية فنصوغها على النحو التالي :

ـ فيم تتمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

ـ ماهي أهم الخصائص والميزات التي تتسم بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

ما الاسباب والدواعي والعوامل المؤدية لاستفحال الظاهرة ؟

ماهي استراتجية الحكومة الجزائرية في التصدي للظاهرة ؟

ما هي الاليات والوسائل التي اتخذتها الجزائر لمجابهة الظاهرة ؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات نختبر الفرضيات التالية :

ـلقد عكست الجزائر دوما وفي مثل هكذا قضايا حرصها على مبدأ العقلانية في ادارة مختلف الأزمات سواء على الصعيد الداخلي أو في محيطها الاقليمي

ـ لقد اكتسبت الجزائر بفضل خبرتها وحنكتها تجربة رائدة في ادارة الازمات وقد تجلى ذلك في كيفية تعاملها مع هؤلاء المهاجرين

كلما سادت النزاعات وتعقدت ظروف المعيشة في افريقيا خاصة في منطقة الساحل الافريقي كلما انعكس ذلك على دول الجوار خاصة دول شمال افريقيا

وقد اعتمدنا في دراستنا على بعض المناهج بصفتها مناهج مناسبة لمثل هكذا دراسات على غرار المنهج التاريخي والقانوني ومنهج تحليل المضمون

أما أهمية الدراسة فتتجلى في :

ـ الوقوف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية كظاهرة عبر قومية تستدعي النظر فيها بغرض التحكم فيها وادارتها وفقا لمقاربات معينة

ـ الوقوف على أهم الآليات والميكانيزمات والمقاربات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في إدارة هذه الأزمة

ويبقى الهدف من الدراسة هو :

ـ الوقوف على تداعيات وانعكاسات هذه الأزمة على الصعيد الوطني وإبراز دورا لجزائ ر في معالجة مثل هذا النوع من الأزمات في اطار مقاربة قائمة على رؤية استراتجية للحفاظ على علاقات حسنة مع دول الجوار الاقليمي

المحور الأول :الاطار المفاهمي والتأصيلي للدراسة

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة وجدت منذ أن وطئت أقدام الانسان الأرض لكنها كانت لاتطرح انذاك اشكاليات قانونية أو اجتماعية أو ثقافية ةوحت انسانية لكن مع ظهور الدولة القومية مع معاهدة واست فاليا 1648والتي قامت على ثلاث أسس رئيسة متغير الأمن القومي والسيادة الوطنية ومركزية الحدود الوطنية اصبحت ومع مرور الوقت خاصة في الوقت الراهن تطرح العديد من المسائل على جميع الاصعدة والمستويات

أولا : مفهوم الهجرة :الهجرة هو انتقال الانسان من مكان الى مكان أخر وهي صفة قد جبلت عليها الإنسانية على مر العصور والازمنة فهناك هجرات داخلية داخل الدولة نفسها وهناك هجرات خارج حدود الدولة

فالهجرة لغة :مشتقة من لفظ الهجر وهي ضد الوصل أي ترك الشيء واغفاله وباللغة الانجليزية

اي بمعنى : يهاجر مهاجرة وبذلك فهي تعني النتقال من دولة الى دولة أخرى

اصطلاحا : من منضور علم الإجتماع تدل الهجرة على تغير أو تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة او الطبقة الاجتماعية [1]

اما التعريف الاحصائي للهجرة فيركز على كل حركة تتم من خلال الحدود السياسية وهناك عدة معايير على غرار المعيار الجغرافي والمعيار المكاني والمعيار الزماني ومعيار الديمومة والاستمرارية

ثانيا مفهوم الهجرة غير الشرعية :من منظور قانوني هو الدخول أو الخروج غير القانوني من وإلى اقليم ةدولة من قبل الافراد والجماعات دون الدخول من الاماكن المحددة ومن دون ضوابط ولا شروط ولا قواعد قانونية وتوجد في هذا الصدد العديد من التعاريف منها :

تعريف المنظمة الدولية للعمل: الهجرة غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرين ةمخالفين بللشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية

وتتميز ظاهرة الهجرة غير الشرعية بخصائص وميزات هي :

[1] احمد رشاد سلام واخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)،201،202.

1خاصية التنظيم :وذلك بوجود شبكات ووكلاء ووسطاء واتفاق مسبق ما بين المهاجرين غير الشرعيين والمنظمين للرحلات السرية

2. خاصية وحدة الاهداف :تهدف الهجرة غير الشرعية بالاساس لتحقيق الربح المادي

3. البعد عبر الوطني :ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عبر وطنية على اعتبار المهاجرين غير الشرعيين لا يهتمون بالحدود الوطنية للدول (العبور ، المستقبلة ، الأصلية)

4 . الاحتراف والتخصص : على اعتبار أن تلك الجماعات تمتلك قدرة فائقة في تهريب البشر بطريقة احترافية

5 . الاستمرارية :تتسم الظاهرة بصفة الديمومة تستخدم فيها طرق غير مشروعة مما يضفي عليها الطابع الإجرامي

6 . التدويل : الهجرة غير الشرعية تعتبر جريمة ضد الدولة نظرا لاختراق سيادتها وبالتالي فهي ظاهرة عابرة للحدود الدولية [2]

تعريف إجرائي للهجرة غير الشرعية : هي تلك الهجرة التي تتم بإرادة الفرد المهاجر من دولة إلى دواة أخرى من دون وثائق هوية أو بوثائق مزورة وباستخدام طرق وأساليب غير مشروعة والدخول إلى الدولة من دون المنافذ المحددة مما يعد وجودهم في تلك الدولة غير قانوني

ثالثا :التمييز بين الهجرة غير الشرعية وبعض الظواهر الأخرى المشابهة لها

التمييز بين الهجرة غير الشرعية واللجوء:

تعريف اللجوء :حسب اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للاجئين فهو يشمل كل الأشخاص الفارين من العنف المعمم والشامل في حالات الحرب الدولية أو النزاعات الداخلية المسلحة أو الاعتداءات أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالاظافة إلى الكوارث الطبيعية

ففي اللجوء هناك عنصر الإكراه والإرغام بخلاف الهجرة غير الشرعية التي تتوفر على عنصر الإرادة الذاتية ودوافع شخصية كما تتميز بطابع المغامرة

2.**التمييز بين الهجرة غير الشرعية والنزوح :**

[2] حسن حسن الامام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية واحكام القانون الدولي للبحار (مصر: دار الفكر الجامعي، 2014)، 28،29.

تعريف النزوح : هو هجر الديار والانتقال من منطقة لأخرى بحثا عن حاجة مفقودة هناك كما أنها تتم قسرا ومن دون تخطيط مسبق كما أنه قد يكون شاملا على غرار نزوح قبائل بأكملها إلى مناطق أمنة ومستقرة وله تداعيات على الدول والحكومات

كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بقضايا أخرى على غرار ظاهرة الاتجار بالبشر أو الجريمة المنظمة وغيرها من الظواهر ذات الصلة

اما بالنسبة للمداخل المفسرة للظاهرة نكون هنا بصدد الحديث عن المدخل الاقتصادي والتي تتعلق بالأساس الى عوامل الجذب وعوامل الطرد في حين يركز المدخل النفسي السيكولوجي الى عدم إشباع الحاجات وفقا لطروحات أبراهام ماسلو في حين أن المدخل الاجتماعي الثقافي يركز على البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع كالشعور بالانتماء ومستويات الثقة وفرص التعاون وغيرها

المحور الثاني: الإطار النظري المفسر لظاهرة الهجرة غير الشرعية

أولا :الهجرة غير الشرعية من منظار الواقيعة

تقوم النظرية الواقعية على أسس وركائز اساسية تعتمد على الطرح الدولاتي التمركز ومركزية المفاهيم التالية : بالأمن القومي ، السيادة الوطنية ، المصلحة القومية

فالدول فواعل عقلانية مرتبطة بالمصلحة القومية

يعتبرا لواقعيون أن الهجرة غير الشرعية تهدد الامن القومي للدول مما يجعل من هذه الاخيرة تلجأ الى فرض سياسات أمنية صارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين وتعتبرها جريمة في حق الدولة وسيادتها فالواقعيون يركزون على أمن وسلامة الحدود الوطنية للدول على اعتبار أنها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية كما أن مفهوم السيادة خاصة مع بروز مظاهر العولمة أصبح مرنا خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان للمهاجرين وفي الوقت نفسه فان المهاجرين الذين يدخلون الى الدولة المقصودة بطريقة غير شرعية فهم بذلك ينتهكون مبدأ السيادة الاقليمية لتلك الدولة ويجتازون حدودها الوطنية دون رخصة أو اذن من السلطات وهو ما يعتبر مساس بأمنها القومي وسيادتها الوطنية[3]

ثانيا : الهجرة غير الشرعية من منظار الامن الانساني

لقد ارتبط مفهوم الامن بالانساني بفترة ما بعد الحرب الباردة نظرا لتعدد وتنوع مصادر وطبيعة التهديدات وبروز فواعل ما فوق دولاتية وما تحت دولاتية وقد عرفه جورج ماكلن : الامن الانساني في معناه الشامل

[3] محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة (بيروت: دار المجد، 2012)، 33.

يعني تحويل الانتباه من الامن القومي الى ؟أمن الأفراد فالأمن الانساني يقوم على حماية الافراد وذلك من خلال التركيز على رفاهية الافراد ونوعية الحياة [4]

وبحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 فأنه يتضمن شقين

الأول: يعني الحماية من الاختلالات المزمنة مثل: الجوع، الاضطهاد، المرض

الثاني: يعني الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية [5]

من منظار الامن الانساني تعتبر حركة المهاجرين حركة غير عادية لابد من النظر اليها لابجميع الابعاد السياسية الاقتصادية ولااجتماعية وجعلها في خدمة الانسان للحفاظ على بقائه وضمان كرامته وحماية النواة الاساسية والحيوية للحياة الانسانية

فالدول من هذا المنطلق مطالبة بحماية وترقية حقوق الانسان والتنمية السياسية وأن تراعي ذلك في تعاملها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولابد من القيام باجراءات لحماية هؤلاء المهاجرين وتوفير شروط الاقامة وهو ما ذهب اليه المقرر الخاص لحقوق الانسان خورخي بوستمانتي في سنة 2008 في تقريره المقدم لمجلس حقوق الانسان في الدورة السابعة بحيث أعطى للدول الحق في حماية أمنها وحدودها وفي الوقت نفسه فهي ملزمة بضمان حقوق الانسان للمهاجرين [6]

المحور الثالث : ازمة المهاجرين غير الشرعيين الافارقة :العوامل والاسباب والتداعيات

اولا : الامن في منطقة الساحل الافريقي وجنوب الصحراء :ينحدر معظم المهاجرين غير الشرعيين الافارقة من منطقة الساحل الافريقي جنوب الصحراء لذلك كان لزاما علينا أن نعرج على أهم التهديدات الامنية التي تواجهها هذه الدول وتداعياتها على السكان هناك

تمتد منطقة الساحل الافريقي من المحيط الاطلسي غربا الى البحر الاحمر شرقا بمساحة تقدر بثلاثة ملايين كلم مربع وتشمل 12 دولة وهي : موريتانيا ، السنغال ، غامبيا ، مالي ، النيجر ، التشاد ، بوركينا فاسو ، نيجيريا ، السودان ،اريتيريا ، اثيوبيا وجيبوتي ويطلق عليه تسمية الساحل الصحراوي اما جيوسياسيا فهو يمتد ليشمل كافة الدول المتاخمة على غرار الصومال ، افريقيا الوسطى ، ودول غرب افريقيا وما يلاحظ على هذه الدول هو تدني مستوى الخدمات ومستويات التنمية مما جعل اغلب شعوب المنطقة يعانون شبح المجاعة وهو ما اشار اليه تقرير الامم المتحدة لسنة 2012حيث ان 16 مليون نسمة من سكان الساحل يعانون من المجاعة بالاضافة الى ان حوالي 8 ملايين منهم تبحاجة ماسة الى مساعدات عاجلة وذلك راجع بالاساس

---

[4] رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الامن الانساني (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)، 9.

[5] رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الامن الانساني (رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2013)، 55.

[6] نفس المرجع، 188، 189.

الى ندرة الامطار وتراجع انتاج الحبوب ناهيك عن ما تتخبط فيه اغلب هذه الدول من مشكلات امنية ونزاعات داخلية وهشاشة اقتصادية على الرغم مما تتوفر عليه المنطقة من ثراوت طبيعية ومواد اولية على غرار الغاز والنفط واليورانيوم والذهب والماس ومنتجات اخرى كالقطن بالضافة الى المؤهلات الديمغرافية لهذه الدول

الامن في الساحل مابين متغير التهديدات الامنية وتنوع وتعدد الازمات

تعيش دول الساحل الافريقي رهانات وتحديات على جميع الاصعدة والمستويات مما جعلها تعيش واقعا صعبا ومعقدا خاصة في ظل غياب استراتيجة واضحة المعالم مبنية على رؤية واضحة وفق مخططات ومقاربات تنموية تراعى فيها المؤهلات والموارد الطبيعية من جهة ومتطلبات الحياة اليومية للسكان ولعل ما زاد في تعقيد الامور هو تلك التهديدات الامنية المتنوعة على غرار الظاهرة الارهابية والمخدرات والتجار بالبشر ونشاط الجماعات الاجرامية بالظافة الى تعدد وتنوع الاعراق والاثنيات والقبائل ولعل تركيزنا في هذا المقام ينصب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعتبر ظاهرة عبر قومية متعددة الابعاد ولها اثار وتداعيات مباشرة على الافراد والجماعات بحيث اشارت مختلف التقارير والدراسات والاحصائيات في هذا المجال الى ان اغلب المهاجرين يغادرون بلدانهم الاصلية لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وخروجهم من دولهم ودخولهم الى دول اخرى بطريقة غير شرعية مما يشكل انتهاك لسيادة ةالدول المستقبلة وهو ما قد يعرض هؤلاء المهاجرين لمعاملات غير انسانية لكن في الوقت نفسه ومن منظور الامن الانساني تحرص الدول على احترام حقوق الانسان وكرامة الافراد انطلاقا من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية خاصة وان هناك منظمات دولية حكومية وغير حكومية تعمل في هذا المجال وتصدر تقارير دورية مما يضع الدول والحكومات على المحك

ان الازمات الاقتصادية المتتالية ةوالنزاعات الداخلية بالاضافة الى الكوارث الطبيعية كاالتصحر وانتشار الامراض الفتاكة والاوبئة كلها عوامل واسباب تؤدي الى فرار لالالاف من المواطنيين باتجاه الدول المجاورة التي تتوفر على الامن والاستقرار على غرار الجزائر[7]

فالهجرة غير الشرعية تثير العديد من المشاكل الامنية لارتباطها بظواهر اخرى لاتقل خطورة مما يزيد من اعباء الدول المستقبلة ويجعلها تعيش تحديا امنيا وذلك بتكثيف الدوريات والرقابة وحراسة الحدود وتبادل للمعلومات ورصد حركة هؤلاءالمهاجرين ومراقبة نشاطاتهم وايجاد اليات ومقاربات وميكانيزمات عملية لمجابهة الظاهرة والتصدي لها على غرار ما يقوم به الاتحاد الاوروربي من جهة ودول غرب المتوسط من

[7] محمد عبد الله بابوش، الامن في منطقة الساحل (الأردن: دار الخليج 2017)، 36ن 37.

جهة اخرى في اطار ما يعرف بالشراكة الاورو متوسطية عبر العديد من المسارات بدءا من مسار برشلونة الى سياسة الجوار الاوروبى الى الاتحاد من اجل المتوسط في صورة توحي بمدى خطورة التهديدلت الامنية على دول حوض المتوسط وضرورة تضافر جهود الجميع التصدي لهكذا تهديدات على اعتبار ان الكل معني بها ولا أحد بمنأى عنها فالتهديدات وان كانت بعيدة اليوم قد تصبح قريبة غدا خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي وافرازات العولمة

ادارة الجزائر لازمة المهاجرين غير الشرعيين الافارقة: الاليات والمقاربات ولاستراتيجيات

لقد ادى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي والصحراء الى داخل الحدود الوطنية الى ظهور العديد من الطروحات سواء تلك التي تتعلق بالاشكاليات التي تثيرها الظاهرة بخصوص السيادة الوطنية ومخالفتها للتشريعات والقوانين الوطنية في هذا الشأن اوحتى مخالفتها للقوانين الدولية من جهة ومن جهة اخرى تثير هذه القضية مسائل تتعلق بحقوق المهاجرين وضرورة المحافظة عليها وقبل الخوض في الاليات والمقاربات نعرج فيما يلي على :

مفهوم الازمة : فترة حرجة او حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة وتنطوي في الغالب على احداث سريعة وتهديد للقيم التي يؤمن بها من يتأثر بها

فالاومة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد او الجماعة او المنظمة او المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير

فالازمة هي حالة توتر وفترة حرجة او حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم وقد عرفها ستيف البارت بانهاذ لك الحدث السلبي الذي لايمكن تجنبه اي كانت درجة استعداد المنظمة

كما يجب علينا هنا ان نميز ما بين الازمة والمشكلة على اعتبار ان المشكلة اخف حدة من الازمة ولا تتطلب جهودا كبيرة من اجل حلها وقد تتطور المشكلة لتصل درجة الازمة اما فيما يخص الكارثة فانه ينتج عنها خسائ فادحة خاصة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية وما قد يتجر عنها من ازمات فالكوارث في اغلب الاحيان يترتب عنها حدوث ازمات خاصة فيما يتعلق باليات التسيير وطريقة التدخل وسرعة الاستجابة والتنفيذ والقدرة على التعبئة والتجنيد والانخراط في المساعي الرامية للتخفيف من البازمة ومعالجتها

مفهوم ادارة الازمات :مجموعة الاستعدادات والجهود التي تبذل لواجهة او الحد من الدمار المتلرتب على الازمة

او هي القدرة على ادارة الشركة قبل او اثناء وبعد حدوث الازمة ويعرفا الباحث البريطاني بأنها ,

سلسلةالاجراءات الهادفة الى السيطرة على الازمات والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها

التعريف الاجرائى : ادارة الازمة هو مدى قدرة وكفاءة الدولة او المنظمة على التحكم في ازمة معينة وذلك باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير الوقائية تفاديا لحدوث تلك الازمة ومجابهتها والتصدي لها في حالة وقوعها بتجنيد كافة الوسلئل والاليات المتوفرة والتحرك في الوقت المناسب

ويبقى الهدف من مواجهة الأزمات هو :

وقف التدهور والخسائر

تأمين وحماية العناصر الاخرى المكونة للكيان الازموي

السيطرة على حركة الازمة والقضاءعليها

الاستفادة من الموقف الناتج عن الازمة في الاصلاح والتطوير

دراسة الاسباب والعوامل التي ادت للازمة لمنع حدوثها او تكرارها او توظيفها لمعالجة ازمات مشابهة لها

وتتطلب ادارة الازمة فرق عمل مدربة ومؤهلة لها القدرة على التحرك في اسرع وقت ممكن وتتميز بالفاعلية ولها القدرة علىلا التصرف والتكيف والتعامل مع مختلف التهديدات والمخاطر والفرص التي يمكن استثمارها لابراز القدرات الابداعية في مواجهة الازمة

الاليات القانونية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر :

بموجب القانون رقم 11 /08 بتاريخ 21يوليو 2008 والمتعلق بدخول واقامة الاجانب في البلاد فقد سعى المشرع الجزائري من خلال اصدار هذا القانون الى مجاراة الظاهرة على اعتبار أنها أخذت أبعادا وأشكالات ومناحي متعددة وارتباطها بظواهر أخرى لا تقل خطورة على غرار الجريمة المنظمة او الاتجار بالبشر والاستغلال وغيرها خاصة وان الجزائر انخرطت في الشراكة الاورو متوسطية منذ مسار برشلونة نظرا للتهديدات التي تواجهها دول حوض المتوسط والتي تحتم على الجميع توحيد وتكاتف الجهود من أجل ضمان الاستقرار ضمن حوض المتوسط ويهدف القانون الجزائري بالاساس الى التعامل مع تدفقات الهجرة وتحديد شروط دخول الاجانب واقامتهم وتنقلهم في الجزائر وفي هذا الصدد توجد العديد من الاحكام والمواد القانونية المتعلقة باجراءات الترحيل وذلك بموجب المادة 30 من القانون لمواجهة الهجرة غير الشرعية كما حددالقانون مدة التأشيرة بسبعة أيام ويمكن تجديدها مرة واحة فقط مع اشتراط خاص بتوفير موارد المعيشة للاجنبي وتكون لديه تأشيرة الدخول كما أن الجزائر وبموجب القانون توفر مراكز انتظار خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين بناء على اقتراح من جانب بلدان أوربا أثناء وضع الميثاق الأوروبي للهجرةكما وضعت اجراءات قضائية صارمة كما يمكن أن يترتب عنها عقوبات جنائية كما يمنع من الاقامة لمدة 10 سنوات الاجنبي

الذي صدر بحقه حكم بالترحيل أو الطرد كما يعاقب القانون ايضا في حالة الاشتراك في الجريمة على غرار تهريب البشر ولاتجار بالبشر [8]

النتائج المتوصل اليها:من خلال الدراسة تم التوصل الى مايلي :

تعتمد الجزائر في معالجتها للأزمة على المقاربة التنموية في منطقة الساحل الافريقي

تعمل الجزائر جاهدة من أجل ايجاد حلول عملية من اجل راحتواء ال؟أزمة أو التقليل منها في اطار التعاون والتنسيق الأمني مع دول الساحل الافريقي

تسعى الجزائر لانتهاج سياسة رشيدة في التعامل مع هكذا أزمات بعيدا عن استخدام الاساليب الامنية الصارمة أو المعالجة الامنية المتشددة

التوصيات :

نظرا لتبعات الأزمة وتداعياتها على الامن القومي ومساسها بالسيادة الوطنية وما قد ينجر عنها كانتقال الامراض او الاوبئة وغيرها نوصي بما يلي :

اقامة مخيمات أو أماكزن ومراكز لايواء هؤلاء المهاجرين والتكفل بهم من كل النواحي الصحية والغذائية والامنية

عدم ترك المجال أو الحرية للتجول بكل حرية في المدن وامتهان التسول كطريقة للعيش

[8] القانون رقم 11 /08 بتاريخ 21يوليو 2008